حوكمة الشركات

Corporate Governance

المحاضرة الثانية

التطور التاريخي والفكري لحوكمة الشركات

جامعة المنارة - كلية إدارة الأعمال - د. عباس رشيد كعده

المقدمة

تطوّر مفهوم حوكمة الشركات (Corporate Governance)تدريجيًا منذ أواخر القرن التاسع عشر، استجابةً لتحديات واقعية مثل تضارب المصالح، وضعف الرقابة، والأزمات الاقتصادية.

كل حقبة زمنية أفرزت مشكلة جديدة، فكانت النتيجة تطوير نظام مؤسسي متكامل يهدف إلى ضمان العدالة، الشفافية، والمساءلة في إدارة الشركات

المرحلة الأولى :البدايات المؤسسية – من الملكية الفردية إلى الإدارة المنفصلة (القرن السابع عشر – التاسع عشر)

شهدت هذه الفترة انطلاقة الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا، ونتج عنها ظهور الشركات المساهمة الكبرى (Joint-Stock Companies) التي جمعت رؤوس أموال ضخمة من عدد كبير من المساهمين، وترافقت هذه الظاهرة مع بداية الفصل بين الملكية والإدارة (Separation of Ownership and Management) حيث لم يعد المالك هو من يدير الشركة فعليًا.

الملامح الرئيسة

- بروز المديرين التنفيذيين (Chief Executive Officers - CEOs)كممثلين عن المالكين.
- ضعف المشاركة المباشرة للمساهمين في اتخاذ القرار.
- بداية ظهور الحاجة إلى نظام يضمن الأمانة في إدارة أموال الغير.
- نشوء أولى أشكال الرقابة المحاسبية (Accounting Control) داخل الشركات.

الخلاصة الفكرية

كانت هذه المرحلة البداية المفهومية للحوكمة، حيث أدركت المؤسسات أهمية الرقابة المؤسسية لحماية مصالح المساهمين

المرحلة الثانية: الإدارة الاحترافية واتساع النشاط الاقتصادي (1920 - 1950)

شهدت هذه الحقبة توسّعًا اقتصاديًا كبيرًا بعد الحرب العالمية الأولى، وظهور فئة من المديرين المحترفين (Professional Managers) الذين لا يملكون حصصًا في الشركات، وأصبحت الإدارة تُمارَس كمهنة مستقلة تعتمد على الخبرة والتخصص.

الملامح الرئيسة

- نشوء الإدارة الاحترافية كمفهوم إداري حديث.
- زيادة حجم الشركات وتنوّع أنشطتها داخل وخارج الدولة.
- ضعف الرقابة الفعلية من المالكين بسبب تشتّت الملكية.
- غياب تشريعات تنظّم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

الخلاصة الفكرية

في هذه المرحلة ظهر لأول مرة الخطر الناتج عن استقلال الإدارة دون رقابة، مما مهّد لظهور فكرة الحوكمة كآلية توازن بين السلطة والمسؤولية.

المرحلة الثالثة: ما بعد الأزمات الكبرى (1950 - 1970)

تسببت الأزمات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية في كشف ضعف نظم الرقابة داخل الشركات الكبرى، وخصوصًا تلك التي احتكرت الأسواق وأخفت معلوماتها المالية عن المساهمين.

الملامح الرئيسة

- تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية (Internal Control Systems) لضبط العمليات المالية والإدارية.
- اعتماد التقارير المالية السنوية (Annual Financial Reports) لتوضيح النتائج والأداء المالي.
- إدخال المراجعة المستقلة (External Audit) لضمان مصداقية البيانات.
- بدء ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility - CSR).

الخلاصة الفكرية

انتقلت الحوكمة في هذه المرحلة من مفهوم رقابي محدود إلى نظام إداري ومالي متكامل، يعتمد على الشفافية والإفصاح كمصدر رئيسي للثقة.

المرحلة الرابعة :الوعي المؤسسي والنظريات التفسيرية (1990 - 1970)

تزايد الاهتمام العلمي بتحليل العلاقة بين المالكين والمديرين بعد ظهور مشكلات سوء الإدارة، مما أدى إلى بروز النظريات التفسيرية للحوكمة.

الملامح الرئيسة

- بروز نظرية الوكالة (Agency Theory) التي فسّرت تضارب المصالح بين المالك والمدير.
- إدخال مبدأ المساءلة (Accountability) كأساس لضبط الأداء الإداري.
- إنشاء لجان التدقيق (Audit Committees) داخل مجالس الإدارة.
- ترسيخ قيم الشفافية (Transparency) والعدالة (Fairness) في إدارة المعلومات.

الخلاصة الفكرية

أصبحت الحوكمة في هذه المرحلة علمًا تنظيميًا له إطار نظري، وانتقل دورها من الرقابة إلى تحليل العلاقات المؤسسية وضبط تضارب المصالح.

المرحلة الخامسة :تقرير كادبوري وبداية الحوكمة الحديثة (2000 - 1990)

تسببت فضائح مالية في بريطانيا، مثل انهيار مجموعة ماكسويل وبنك الائتمان والتجارة الدولي (BCCI) في فقدان الثقة بالأسواق، مما دفع الحكومة البريطانية إلى تشكيل لجنة برئاسة السير أدريان كادبوري.

الملامح الرئيسة

- صدور تقرير كادبوري (Cadbury Report - 1992) الذي وضع أول تعريف رسمي للحوكمة والذي أكد على:
  - استقلالية مجلس الإدارة.(Board Independence)
  - تشكيل لجان تدقيق مستقلة.(Independent Audit Committees)
  - تعزيز الإفصاح المالي (Financial Disclosure) والشفافية.

الخلاصة الفكرية

مثّل تقرير كادبوري التحول الجوهري للحوكمة من مفهوم أخلاقي تطوعي إلى نظام تنظيمي إلزامي يخضع لمعايير محددة. (Regulatory System)

المرحلة السادسة :المعايير الدولية والتشريعات الحديثة (2000 - 2010)

كشفت فضائح مالية مثل إنرون (Enron) ووورلدكوم (WorldCom) في الولايات المتحدة عن ثغرات رقابية كبيرة، ما استدعى إصلاحات شاملة قادتها المؤسسات الدولية.

الملامح الرئيسة

- صدور قانون ساربينز–أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act - SOX, 2002) لتشديد الرقابة والمساءلة.
- تحديث مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عامي 2004 و2015.
- مشاركة البنك الدولي (World Bank) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) في دعم مشاريع إصلاح الحوكمة.
- اشتراط البورصات العالمية تطبيق مبادئ الحوكمة كشرط للإدراج.

الخلاصة الفكرية

أصبحت الحوكمة في هذه الحقبة إطارًا قانونيًا عالميًا موحدًا، يربط الشفافية بالمسؤولية القانونية ويجعلها معيارًا لتقييم كفاءة الأسواق.

المرحلة السابعة :المرحلة المعاصرة – الحوكمة المستدامة (2010 – حتى اليوم)

اتسع مفهوم الحوكمة ليشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية، وظهرت مفاهيم جديدة تربط الأداء المؤسسي بالاستدامة والمسؤولية الأخلاقية.

الملامح الرئيسة

- اعتماد مؤشرات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG - Environmental, Social, Governance) لتقييم أداء الشركات.
- إصدار التقارير المتكاملة (Integrated Reports) التي تجمع بين الأداء المالي وغير المالي.
- تزايد الاعتماد على الشفافية الرقمية (Digital Transparency) في نشر المعلومات.
- دمج قيم الاستدامة (Sustainability) والمسؤولية الأخلاقية (Ethical Responsibility) في سياسات الشركات.

الخلاصة الفكرية

تمثل هذه المرحلة نضوج الحوكمة المعاصرة بوصفها فكرًا إداريًا شاملًا يربط بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام الاجتماعي وحماية البيئة.

من خلال هذا التسلسل التاريخي نلاحظ أن الحوكمة لم تكن وليدة التنظير الأكاديمي فقط،

بل نتيجة تفاعل بين الأزمات الاقتصادية والتجارب المؤسسية المتكررة.

من الرقابة البسيطة إلى المعايير الدولية، ومن الإدارة إلى الاستدامة،

ظل جوهر الحوكمة واحدًا: بناء مؤسسات شفافة، عادلة، ومسؤولة أمام المجتمع.